

احمد السلاوي مفتيا للملكية. ولما توفي الاسيوطي في ١٨٢٣ خلفه في رئاسة القضاء احمد البقلي بينما خلف السلاوي هذا الاخير وصار مفتيا عاما. ثم عاد البقلي الى مصر وخلفه الشيخ ادريس، وهو سوداني، ولم يصلنا عنه الا قليل. اما السلاوي فقد عاد الى مصر صحبة محمد خسرو الدفتردار في ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥-٢٤. ثم جاء الى السودان مرة اخرى في ١٨٢٦ ليخلف في رئاسة القضاء الشيخ ادريس الذي توفي.

وظاهر من هذا التعاقب ان المكانة الاولى في مبدأ الأمر كانت للمذهب الحنفي، وهو المذهب الرسمي للادارة المصرية، ثم تولى القضاء عالم الشافعية الشيخ البقلي، ثم خلفه ادريس الذي لا نعرف مذهبه على وجه الدقة وان كان من المحتمل انه كان مالكيًا. ثم جاءت النوبة للملكية بشكل حاسم على يد السلاوي. ويبدو ان المصريين كانوا عندئذٍ قد اقتنعوا بجدوى قيادة القضاء برجل مالكي او انهم استكثروا أن يأتوا من مصر بقاض حنفي مع وجود البقلي ثم السلاوي قريب الصلة بالحكم. وقد ظل نجم السلاوي يصعد على الدوام، لا بصفته قاضيا فحسب، وانما بصفته مقربا الى الحاكم وذي مكانة عالية في النظام وفي المجتمع عموما. وقد أورد كاتب الشونة شذرات مهمة عن هذه المكانة. ومن ذلك قوله ان الحكمدار اسماعيل جاء ومعه القمران النيران احمد السلاوي قاضي بلاد السودان ومحمد البليدي مفتيها. ثم زاد: «وكلا منهما ذو باع طويل في جل العلوم». وفي اخبار سنة ١٢٤٨ ذكر: وفيها «ان السيد السلاوي حصل له القرب من ولي النعم (اي الحكمدار) والمزية التامة والقبول». وفي اخبار سنة ١٢٥٠ انه توجه ومعه ابراهيم عبد الدافع الى بربر ودنقلا في صحبة الحكمدار. ويبدو انه عهد لابراهيم عبد الدافع بمسئوليات كبيرة في القضاء، فقد جاء في مخطوط كاتب الشونة في اخبار ١٢٤٨هـ انه سلم «في تلك السنة وفيما بعدها المحكمة الشرعية الى الفقيه ابراهيم عبد الدافع والسيد محمد افندي المفتي فقام بها احسن قيام واتقنا ما خفي ودق من امورها على التام». وقد بقي السلاوي في منصبه عالي القدر،